

الاتحاد الجمركي العربي والتحديات على المالية العامة للدول الأعضاء

تشرين الثاني/نوفمبر 2016

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إدارة التكامل والتنمية الاقتصادية



الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

المقدمة

تواجه البلدان العربية تحديات عدة في إقامة الاتحاد الجمركي العربي، من بينها:

- تحديد التعرفة الخارجية الموحدة الملائمة
- الآثار المالية التي قد تترتب على موازنات بعض الدول الأعضاء

التعرفة الخارجية الموحدة

يعتبر اختيار تعرفه خارجية موحدة ملائمة باتفاق جميع البلدان الأعضاء
عنصراً أساسياً لنجاح أي اتحاد جمركي.

وقد بينت العديد من الدراسات الاقتصادية أن إقامة اتحاد جمركي تؤدي
بشكل أساسي إلى خلق تجارة جديدة بين الدول الأعضاء عندما تكون
التعرفة الخارجية الموحدة أعلى مما كانت عليه معظم التعريفات الوطنية.

التعرفة الخارجية الموحدة - المفاوضات

المفاوضات بين حكومات البلدان الأعضاء التي تختلف مصالحها وتتعارض مواقفها، غالباً ما تكون معقدة وطويلة، بسبب التحديات التي تواجهها في تحديد التعرفة الخارجية الموحدة الأكثر ملاءمة وتنفيذها.

وبسبب الصعوبات في الاتفاق على تعرفرة خارجية موحدة، قد تحدد بعض المجموعات استثناءات خاصة في البداية في بلدان أو قطاعات معينة وتضع قائمة منتجات حساسة.

تصميم التعرفة الخارجية الموحدة مسألة فنية جداً، تتطلب من المفاوضين مناقشة بنود التعرفة الجمركية للاتفاق على معدلات مشتركة، وتصميم أدوات الحماية التجارية والإجراءات الإدارية المشتركة، وغيرها.

التعرفة الخارجية الموحدة - النماذج المتاحة

يمكن للبلدان الأعضاء أن تختار بين بنية تسلسلية وبنية ثابتة لهذه التعرفة.

• البنية التسلسلية:

تطبق على السلع النهائية تعرفات أعلى من تلك المطبقة على مدخلات الإنتاج.

وهذه البنية تشجع الصناعات المحلية التي لا تتمكن، في غياب هذا النوع من التعريفات، من منافسة السلع الدولية المتداولة في الأسواق المحلية. وفي هذا النوع من التعريفات، تمنح الأولوية لتصميم التعريفات المختلفة حسب دورها في عملية الإنتاج، وذلك لدعم القدرة التنافسية المحلية. ولكن، من الصعب تحديد هذه التعريفات وتطبيقها، في ظل تضارب مصالح المجموعات الضاغطة، التي تضغط على الحكومات لتعديل التعريفات.

التعرفة الخارجية الموحدة – النماذج المتاحة

- التعرفة الثابتة:

أمّا التعرفة الثابتة فهي واحدة وتطبق بالتساوي على جميع السلع. ومن الأسهل تصميم هذه التعرفة وتطبيقها، وهي أكثر شفافية، وتقلل حوافز الضغط على الحكومة لتعديل تدابير الحماية.

التعرفة الخارجية الموحدة

ومن الأهمية أن تحترم أي تعرفة خارجية موحدة سيفرضها الاتحاد الجمركي العربي الالتزامات والاتفاقات المبرمة بين البلدان الأعضاء ومنظمة التجارة العالمية، وذلك وفقاً لمعدل الحد الأعلى في هذه البلدان.

وأعلى تعرفة خارجية موحدة يمكن اعتمادها، تساوي أدنى معدل بين معدلات الحد الأعلى، وهو 11.1 في المئة في المنطقة العربية. والواقع أن أي تعرفة خارجية موحدة سيضعها الاتحاد الجمركي العربي، ستؤثر على معظم بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لأن معدل الرسوم الجمركية التي تطبقها بالفعل بموجب نهج الدولة الأولى بالرعاية، أعلى من معدل 11.1 في المئة.

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي

يمكن التخوف الرئيسي للدول من الانضمام إلى الاتحادات الجمركية للأسباب التالية:

- انخفاض إيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية
- التحوّل في الهيكل التجاري للدول وما يتبعه من تغيّر في ميزان المدفوعات
- تدني مستوى رفاه المواطنين

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

إن إنشاء الاتحاد الجمركي العربي سيكون له تأثير على الإيرادات العامة للبلدان الأعضاء، وعليه سيكون مؤثراً على ميزانية الدولة وكذلك على حجم التضخم المالي وإن الأثر المالي الصافي الناتج عن اختيار التعرفة الجمركية الموحدة يعتمد على بنية إيرادات الدولة والأدوات الضريبية المستخدمة، هذا بالإضافة إلى حصة الإيرادات الجمركية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية.

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
الدول ذات الإعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز	الدول التي تعتمد أساسا على المصادر الجبائية
الإمارات العربية المتحدة	الأردن
البحرين	تونس
الجزائر	السودان
المملكة العربية السعودية	لبنان
العراق	مصر
عمان	المغرب
قطر	
الكويت	
ليبيا	
اليمن	

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

منذ العام 2010 وحتى العام 2014، أظهرت أسعار النفط استقراراً إلى حد ما عند مستوى 110 دولارات أميركية.

هذا المنحى من الاستقرار قد انتهى مع بداية شهر أيلول 2014، حيث أن أسعار النفط الخام بدأت بالتراجع. وفي الحقيقة، فبين أيلول 2014 وأيلول 2016، تراجعت تلك الأسعار بحوالي 125% وهو ما يصل لحد الإنهيار.

تعتمد بعض الدول العربية بغالبيتها على الإيرادات النفطية كجزء كبير من إيراداتها العامة، وهي قد تصل إلى أكثر من 90% في بعض الدول العربية. وهذا الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز قد عرّض ميزانيات تلك الدول لانتكاسات كبيرة كلما انخفضت أسعار النفط، مثلما وأنه يسمح لحدوث فوائض في تلك الميزانيات في فترات ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

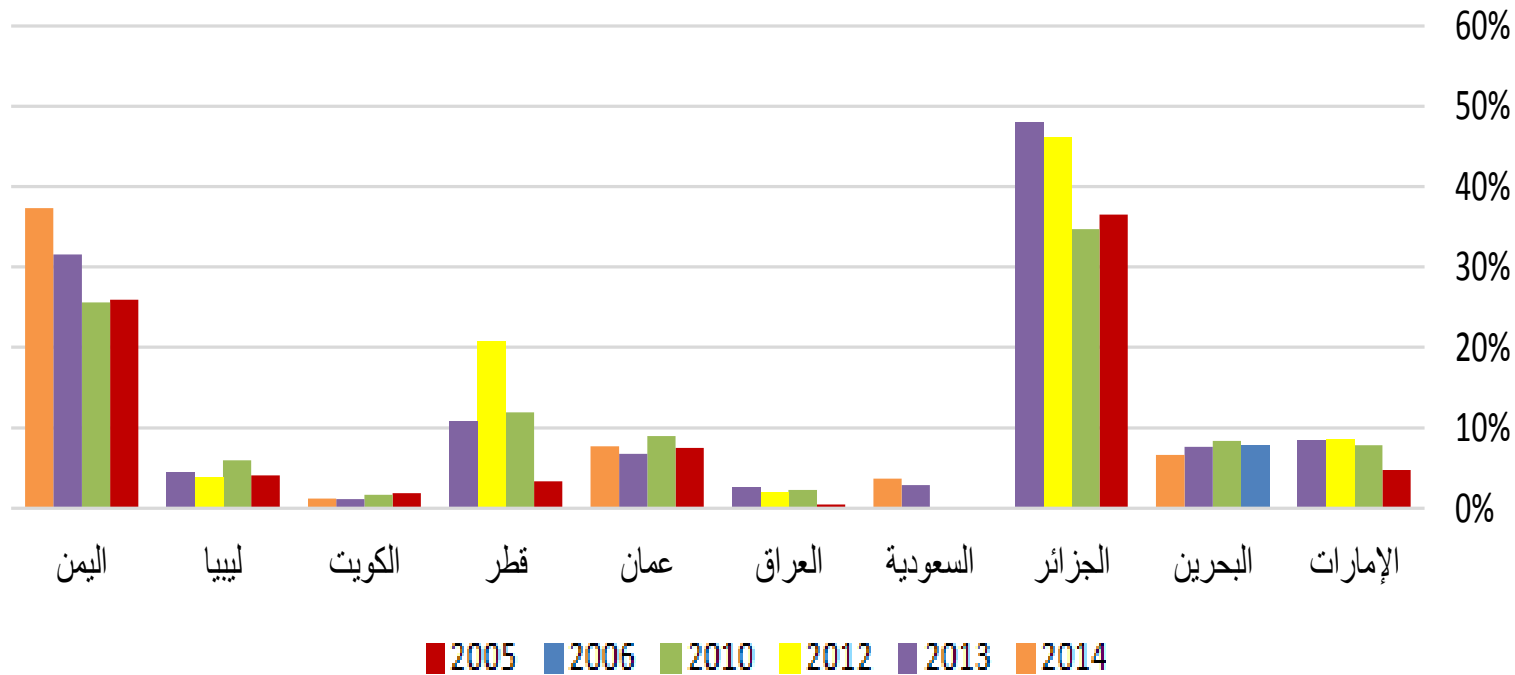
آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

هذا وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي ومعظم دول المجموعة الأولى بقلّة عدد الضرائب المفروضة وبخاصة الغير مباشرة منها، باستثناء الجزائر حيث تقوم السلطات بفرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 17% بشكل رئيسي مع نسب أقل تطبّق بحسب القطاع والبضائع المشمولة بالضريبة.

وتظهر الرسوم البيانية التالية حجم الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة في كل من دول المجموعة إضافة إلى نسب كل من الرسوم الجمركية والضرائب الغير مباشرة إلى الإيرادات الضريبية.

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

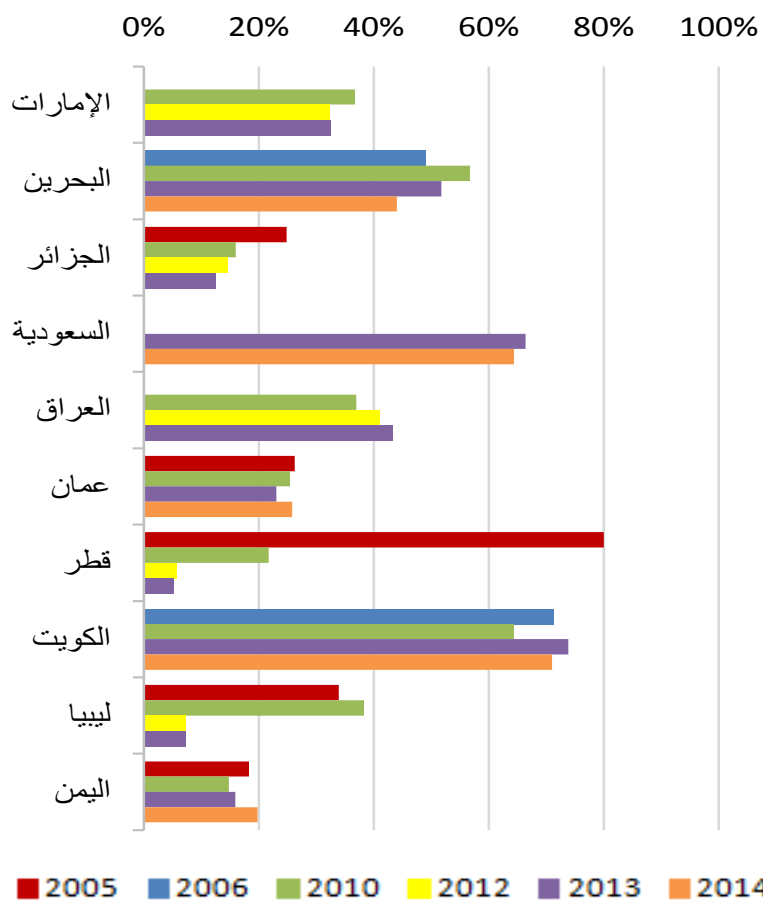
الرسم رقم 1: الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة



المصدر: الملحق (أ)

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

الرسم رقم 3: الرسوم الجمركية إلى الإيرادات الضريبية



المصدر: الملحق (أ)

الرسم رقم 2: الضرائب الغير مباشرة إلى الإيرادات الضريبية



المصدر: الملحق (أ)

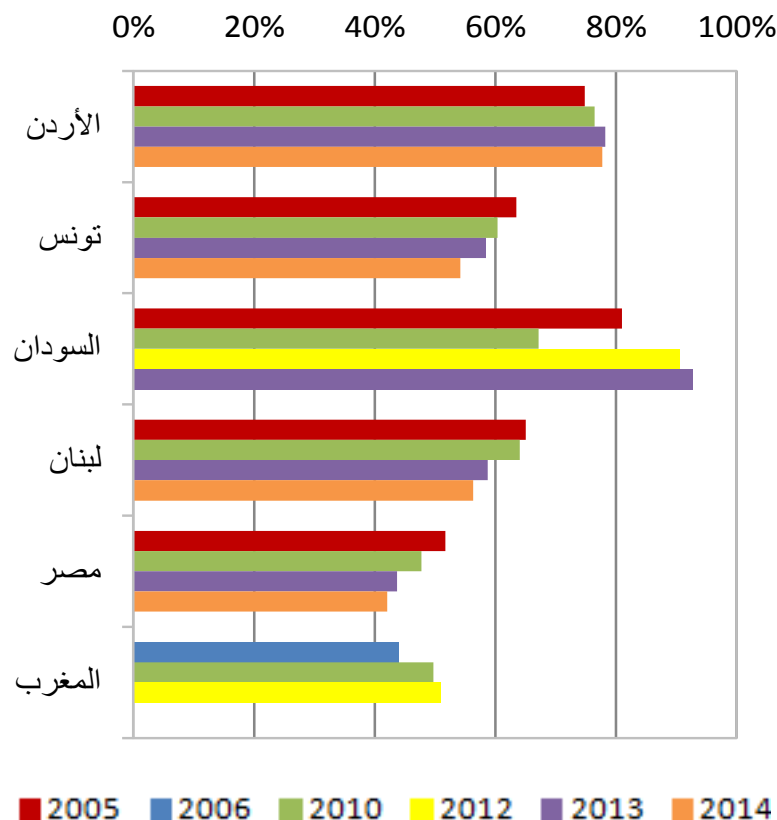
آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

وفي حين تظهر الدول النفطية اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية، تظهر دول المجموعة الثانية مرونة أعلى في تعويض أي خسائر ناتجة عن إطلاق التعرف الجمركية الموحدة.

وفيما يلي عرض للإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة وكذلك الضرائب الغير مباشرة كنسبة من الإيرادات الضريبية.

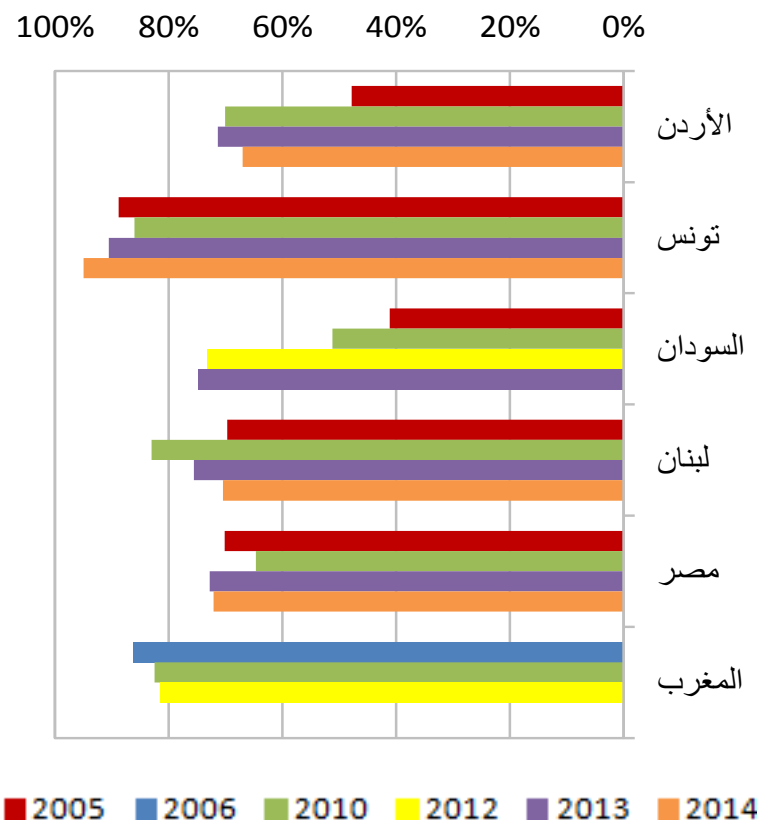
آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

الرسم رقم 5: الضرائب الغير مباشرة إلى الإيرادات الضريبية



المصدر: الملحق (أ)

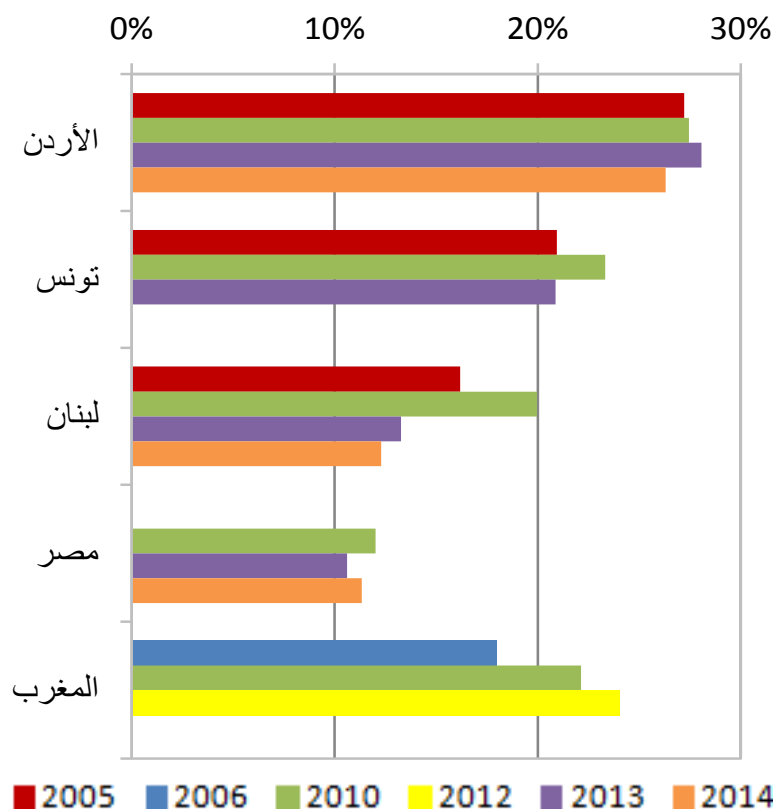
الرسم رقم 4: الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة



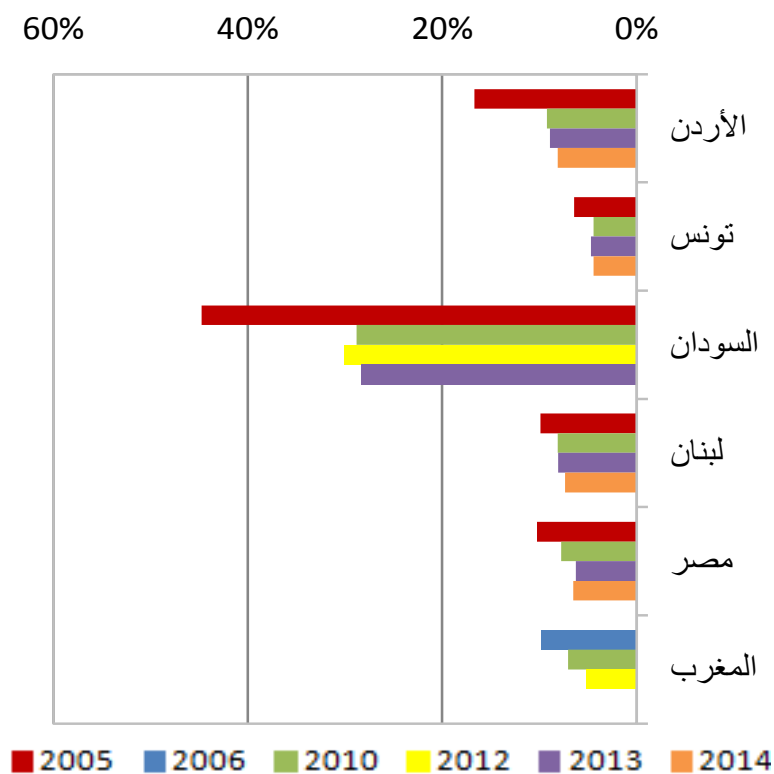
المصدر: الملحق (أ)

آثار إقامة الاتحاد الجمركي العربي – التحديات المالية

الرسم رقم 7: الضرائب الأخرى على الواردات إلى الإيرادات الضريبية



الرسم رقم 6: الرسوم الجمركية إلى الإيرادات الضريبية



المصدر: الملحق (أ)

المصدر: الملحق (أ)

التحديات المالية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي

وخلاصة القول أنّ بعض الدول قد تقدمت أشواطاً في إستحداث أدوات ضريبية غير الرسوم الجمركية ما يجعلها تتخطى مسألة الخسائر في الإيرادات الجمركية بوقت أسرع ما يمكنها من حصد النتائج الايجابية الكامنة في الآثار على التجارة والرفاه عاجلاً.

التحديات المالية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي

من هنا، لا بدّ للدول من تطبيق أدوات مختلفة من أجل تعويض الخسائر المترتبة على انضمام الدول إلى الاتحاد:

- الضرائب العامة على السلع والخدمات.
- ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية.
- ضريبة القيمة المضافة على الواردات.
- ضريبة الانتاج (Excise Tax).

الدروس المستفادة من التجارب الأخرى لبعض الاتحادات الجمركية



تحتوي التعرفة الخارجية الموحدة أحكام لخدمة الدخول المجاني لبعض السلع مثل المواد الخام أو المكونات المطلوبة لتصنيع أو تجهيز أو تشطيب أو تغليف السلع الموجهة للتصدير.

الماكينات والآلات والمعدات أيضاً معفاة من الرسوم الجمركية أو تُفرض عليها رسوم منخفضة جداً، أما بالنسبة لبعض الصناعات، يتم فرض بعض الحسومات على مجموعة محدودة من المواد الخام.

يتم تحديث التعرفة الخارجية الموحدة في شهر كانون الثاني/يناير من كل سنة لتنفيذ التزامات الدول الأعضاء ولتلبية احتياجات البلدان.



إن التعرفة الجمركية الموحدة جاءت لتغطي حوالي 85% من الواردات من الدول الأخرى، باستثناء بعض المنتجات الحساسة.

تشتمل التعرفة هذه على 11 مستوى تتراوح بين 0% و 20% ولكن تبقى هذه التعريفات محل تغيير وهي توضع بالتوافق.

في العام 2012، تراوحت التعرفة بين 10% إلى 12% مع الكثير من التذبذب، وهذه كانت الحالة في وقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث طالبت الأرجنتين والبرازيل بزيادة الرسوم الجمركية حتى 35% على 200 منتج.



East African Community

One People, One Destiny

تبنى الاتحاد تعرفه
مستويات:

- حد أدنى للتعرفة

- حد متوسط بلغ

- حد أقصى بلغ 5

تعهدت الدول في إعادة

الحد الأقصى لمعدل

الخارجية الموحدة بعد

سنوات من تاريخ دخ

التعرفة حيز التنفيذ



في العام 1997، وافقت بلدان
الاتحاد على اعتماد التعرفة
الجمركية الموحدة كالتالي:
- 0% على البضائع الأساسية أو
"الاجتماعية"

- 5% على المنتجات الأولية

- 10% على المنتجات المالية
والوسيط

- 20% على السلع الاستهلاكية
النهائية

الإعفاءات والاستثناءات يجب أن
تقدم لمفوضية الاتحاد كتابة ويجب
أن تكون على أساس صعوبات
تواجهها الدولة في واحد أو أكثر من
القطاعات الاقتصادية



• 0% على بعض المنتجات

• 5% على المواد الخام والمنتجات
الرأسمالية

• 10% على السلع الوسيطة

• 20% على السلع النهائية المعدة
للاستهلاك

• 35% على "سلع محددة للتنمية
الاقتصادية"

دخلت التعرفة الجمركية الموحدة
للاتحاد حيز التنفيذ في كانون الثاني
من العام 2015.